● أخبار قصيرة

كوريا الشمالية تعزز قوتها النووية بعد اختطاف مادورو

أكد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون ضرورة تعزيز القدرات النووية لبلاده في ظل التطورات الدولية الأخيرة، خصوصًا بعد اختطاف واشنطن للرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو. خلال مناورات عسكرية في ٤ يناير/كانون الثاني، أطلقت بيونغ يانغ صواريخ باليستية فرط صوتية أصابت أهدافًا على بعد ١٠٠٠ كيلومتر في بحر اليابان. كيم شدّد على أن الأزمة الجيوسياسية تتطلب تحديث الأسلحة الهجومية باستمرار، معتبرًا ذلك مهمة استراتيجية لتعزيز الردع النووي. كوريا الشمالية ترى أن هذه الخطوات دفاعية ورسالة ردع واضحة للخصوم، مؤكدة أن أي تهديد لأمنها سيواجه برد حاسم، وأن تطوير قدراتها النووية والصاروخية ضرورة لحماية سيادتها وإظهار جاهزية قواتها الاستراتيجية.

روسيا: الدفاعات الجوية تتصدى لهجمات مسيّرات أوكرانية

أعلنت وزارة الدفاع الروسية أنّ أنظمة الدفاع الجوي أسقطت ثلاث طائرات مسيّرة أوكرانية خلال الليل، اثنتان فوق منطقة موسكو إحداهما كانت متجهة نحو العاصمة، والثالثة فوق مقاطعة ريازان. كما أكد حاكم روستوف تدمير مسيّرة فوق مدينة كامينسك-شاختينسكي دون تسجيل إصابات. وتأتي هذه التطورات وسط اتصالات بين الرئيسين الروسي والأوكراني مع دونالد ترامب لبحث إنهاء الحرب. وفي سياق متصل، كشف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أنّ كييف نفّذت أواخر ديسمبر هجوماً بطائرات مسيّرة استهدف مقرّ الرئيس الروسي في نوفغورود، مؤكداً أنّ الدفاعات الروسية دمّرت جميع المسيّرات المشاركة.

أزمة الغاز في غزة تتفاقم رغم وقف الحرب

رغم مرور ثلاثة أشهر على وقف الحرب، ما زالت أزمة الغاز المنزلي تثقل حياة سكان غزة، حيث تدخل أسبوعيًا بين ١٥ و٢٣ شاحنة فقط، بينما الحاجة الفعلية تقارب ١٠٠ شاحنة.
هذا العجز يفسّر الطوابير الطويلة وانتظار المواطنين لأسابيع للحصول على أسطوانة غاز. الهيئة العامة للبترول أوضحت أن ٩٣٪ من الكميات تُوجَّه مباشرة للمواطنين، فيما تقلصت حصة المحطات والموزعين إلى ٦٪. المطاعم والمخابز محرومة من حصص رسمية وتضطر للشراء من السوق المحلية بحد أقصى ٣٠ أسطوانة بدلًا من ١٠٠، ما يزيد الغلاء والفقر والبطالة. الأزمة تحولت من طارئة إلى معاناة يومية تمسّ تفاصيل المعيشة وتفاقم الضغوط الاقتصادية.

زمن جديد يتشكّل

أميركا اللاتينية بين مطرقة الهيمنة الأميركية وسندان المقاومة الشعبية

الوفاق/ لم يكن اختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو مجرّد عملية عسكرية خاطفة، بل لحظة مفصلية في تاريخ أميركا اللاتينية والعالم. عملية «العزم المطلق» التي نفّذتها واشنطن لم تكن سوى الشرارة التي كشفت عن مشروع أميركي أوسع: إعادة فرض عقيدة مونرو، وإعادة القارة إلى بيت الطاعة. لكنّ ما بدا في لحظته الأولى كضربة قاصمة، تحوّل سريعًا إلى لحظة مقاومة جماعية، وأعاد إلى الواجهة سؤالًا جوهريًا: هل تقبل أميركا اللاتينية العودة إلى التاريخ الاستعماري، أم أنها ستصوغ تكتّلًا جديدًا يحمي سيادتها؟

واشنطن تعود إلى «الفناء الخلفي»

منذ القرن التاسع عشر، شكّلت عقيدة مونرو حجر الأساس في السياسة الأميركية تجاه أميركا اللاتينية. هذه العقيدة التي أُعلنت عام ١٨٢٣، نصّت على أن أي تدخل أوروبي في القارة يُعتبر تهديدًا مباشرًا للولايات المتحدة، لكنها تحوّلت عمليًا إلى مبرّر لفرض الهيمنة الأميركية على دول الجنوب.
في القرن العشرين، تجسّدت هذه العقيدة في سلسلة من التدخلات العسكرية والانقلابات المدعومة أميركيًا: من غواتيمالا عام ١٩٥٤، إلى تشيلي عام ١٩٧٣، مرورًا بغزو بنما عام ١٩٨٩ واعتقال مانويل نوريغا. واليوم، مع عملية «العزم المطلق»، تعود واشنطن لتؤكد أن القارة لا تزال «فناءها الخلفي»، وأنها لن تتسامح مع وجود أنظمة مناوئة لنفوذها.
لكنّ الفارق أن أميركا اللاتينية اليوم ليست كما كانت في الماضي. الوعي الشعبي أكبر، والتحالفات الدولية أوسع، والذاكرة التاريخية أكثر حضورًا. هذا ما يجعل من الصعب على واشنطن أن تكرر سيناريوهات الماضي من دون مواجهة مقاومة واسعة.

كوبا وكولومبيا والمكسيك.. أهداف معلنة

بعد اختطاف مادورو، تصاعدت التحذيرات من أن كوبا قد تكون التالية على قائمة الاستهداف. ترامب وصفها بأنها «دولة فاشلة»، فيما حذّر وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو من أن على هافانا أن تشعر بالقلق. بالفعل، شوهدت تحركات عسكرية داخل كوبا، في مؤشر إلى أن هافانا تأخذ التهديدات على محمل الجد. كولومبيا أيضًا دخلت دائرة التهديد، إذ اتهم ترامب رئيسها غوستافو بيترو بأنه «يصنع الكوكايين ويرسله إلى الولايات المتحدة». هذا الخطاب يشي بأن واشنطن لا تكتفي بفنزويلا، بل تسعى إلى فرض واقع جديد في المنطقة، يعيد عقيدة الهيمنة القديمة ويهدد كل الأنظمة المناوئة.
أمّا المكسيك، فقد وُضعت ضمن لائحة الدول التي يجب «إخضاعها»، في خطاب يعكس رغبة واشنطن في إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بأكملها. هذا التوسّع في دائرة التهديدات يوضح أن الهدف ليس فنزويلا وحدها، بل إعادة هندسة المشهد السياسي في القارة بأكملها.

البلطجة الأميركية قد تنجح في خطف رئيس، لكنها لن تنجح في خطف إرادة شعوب بأكملها

ردود الفعل.. بوادر تكتّل لاتيني

الهجوم على فنزويلا أثار موجة رفض واسعة. خمس دول (البرازيل، تشيلي، كولومبيا، المكسيك، أوروغواي) بالإضافة إلى إسبانيا، رفضت في بيان مشترك «أي محاولة للسيطرة» على فنزويلا. الرئيس الكولومبي ميغيل دياز كانيل وصف العملية بأنها «إرهاب دولة»، فيما اعتبر الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا أن الهجوم «تجاوز خطًا أحمر»، داعيًا الأمم المتحدة إلى التدخل. الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو شدّد على أن الحوار هو السبيل الوحيد لحل الخلافات. هذا الإجماع يعكس بوادر تكتّل لاتيني جديد، قد يتطور إلى جبهة إقليمية تعيد الاعتبار لمنظمات مثل «سيلاك» و«ألبا»، وتفتح الباب أمام شراكات أعمق مع الصين وروسيا كدرع حماية أمام أي خطوات أميركية قادمة. الإعلام في هذه الدول منحاز إلى فنزويلا، وغطّى التظاهرات الشعبية المنددّة بالعدوان، مسلّطًا الضوء على خروج مسيرات في دول حول العالم تضامنًا مع فنزويلا ورفضًا للإمبريالية الأميركية.

التحديات والاستقطاب في أميركا اللاتينية

تواجه أميركا اللاتينية عقبات بنيوية تحدّ من قدرتها على مواجهة الضغوط الأميركية؛ أبرزها غياب المؤسسات الدولية الفاعلة، والانقسام الداخلي مع صعود اليمين المتطرّف في دول مثل الأرجنتين وتشيلي والإكوادور وهندوراس، إضافةً إلى ضعف القدرات العسكرية واعتماد الجيوش على التدريب والاستخبارات الأميركية رغم الثروات والسكان الهائلين. هذه المعضلات تجعل المواجهة صعبة لكنها تدفع نحو البحث عن حلول جماعية وتعزيز التحالفات الإقليمية. في المقابل، يتعمّق الاستقطاب الأيديولوجي بين محور يساري يقوده لولا وبيترو وبوريك وكانيل متمسك بالسيادة، ومحور يميني صاعد يحتفي بالخطاب الأميركي، ما ينذر بصراع طويل الأمد لكنه قد يفتح الباب أمام تكتّل يساري أكثر صلابة.

البُعد الدولي.. الصين وروسيا

العدوان الأميركي على فنزويلا يفتح الباب أمام إعادة تموضع القوى الكبرى. كيف يمكن لواشنطن أن تطالب الصين باحترام القانون الدولي في ملف تايوان، أو روسيا في ملف أوكرانيا والقرم، وهي نفسها تنتهك سيادة دولة وتختطف رئيسها؟ هذا التناقض يضعف الموقف الأميركي على الساحة الدولية، ويمنح خصومها أوراقًا قوية في مواجهة خطابها «القانوني». روسيا وصفت ما جرى بأنه «انتهاك صارخ»، فيما أكدت الصين أن «القانون الدولي لا يمكن أن يُختزل في مصالح واشنطن». هذه المواقف تفتح الباب أمام تحالفات جديدة، قد تجعل من أميركا اللاتينية ساحة مواجهة بين القوى الكبرى، وتحوّلها إلى محور أساسي في الصراع الدولي.

زمن جديد يتشكّل

ما جرى في كاراكاس لم يكن نهاية المعركة، بل بدايتها. أميركا اللاتينية اليوم تقف أمام خيارين: الاستسلام لإرادة واشنطن، أو بناء تكتّل مقاوم يعيد الاعتبار للسيادة ويصوغ نظامًا إقليميًا جديدًا. البلطجة الأميركية قد تنجح في خطف رئيس، لكنها لن تنجح في خطف إرادة شعوب بأكملها. القانون الدولي قد يكون تلقى ضربة قاسية، لكن المقاومة الشعبية والدولية تفتح الباب أمام إعادة صياغة نظام عالمي جديد، أكثر عدالة وتوازنًا.
أميركا اللاتينية اليوم ليست مجرد «فناء خلفي»، بل ساحة صراع كبرى ستحدد مستقبل القارة وربما مستقبل العالم بأسره. العدوان على فنزويلا كشف أن واشنطن لا تزال متمسكة بعقيدة الهيمنة، لكنه أيضًا كشف أن الشعوب قادرة على المقاومة، وأن القارة أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة مستقبلها، الزمن الجديد يتشكّل الآن، بين مطرقة الهيمنة الأميركية وسندان المقاومة الشعبية.

بين ابتزاز العدو وصمود الفلسطينيين

غزة المحاصرة ومعبر رفح.. اختبار الإرادة الدولية أمام بلطجة الاحتلال

الوفاق/ معبر رفح الحدودي بين قطاع غزة ومصر ليس مجرد منفذ جغرافي، بل هو شريان حياة لمليوني فلسطيني محاصرين منذ سنوات طويلة. كل قرار يتعلق بفتحه أو إغلاقه ينعكس مباشرة على حياة الناس اليومية، من السفر للعلاج والدراسة، إلى عودة العائلات، وصولًا إلى إدخال المساعدات الإنسانية.
في الأيام الأخيرة، كشفت صحيفة «هآرتس» الصهيونية أن الاحتلال الصهيوني أنهى استعداداته لإعادة فتح المعبر، لكن الموعد النهائي ما زال رهناً بقرار القيادة السياسية للعدو الصهيوني. هذا التطور يطرح أسئلة عميقة حول طبيعة السيطرة على المعبر، الدور الأميركي والأوروبي، وموقع غزة في معادلة الصراع الإقليمي والدولي.

معبر رفح.. شريان حياة تحت الحصار

منذ فرض الحصار على غزة عام ٢٠٠٧، أصبح معبر رفح المنفذ الوحيد شبه المستقل الذي يربط القطاع بالعالم الخارجي عبر مصر. إغلاقه المتكرر حوّل حياة الفلسطينيين إلى معاناة يومية، حيث حُرم آلاف المرضى من العلاج في الخارج، ومنع الطلاب من الالتحاق بجامعاتهم، وتقطعت السبل بالعائلات. لذلك، فإن أي حديث عن إعادة فتح المعبر يُنظر إليه في غزة باعتباره أكثر من مجرد إجراء إداري، بل هو مسألة وجودية ترتبط بحق الشعب في التنقل والحرية.

قرار الاحتلال.. سيادة مغتصبة

وفق صحيفة «هآرتس»، فإن الاحتلال أنهى تجهيزاته لإعادة فتح المعبر، لكنه شدد على أن العملية ستتم تحت «إشراف دقيق»، مع وجود قوات أوروبية للرقابة والمراقبة. هذا يعني أن القرار النهائي لا يزال بيد كيان العدو، الذي يتعامل مع المعبر وكأنه جزء من سيادته، رغم أنه يقع على حدود قطاع غزة ومصر. هذه السيطرة تكشف عن عمق الأزمة: الفلسطينيون محرومون من إدارة منفذهم الحيوي، ويخضعون لإجراءات تفتيش صارمة، سواء عبر أنظمة حاسوبية صهيونية أو عبر نقاط تفتيش ميدانية أنشأها الجيش داخل رفح.

غزة والعودة المقيّدة

من أبرز النقاط التي أثارتها «هآرتس» أن آلاف الغزيين الذين غادروا القطاع قبل اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ مُنعوا من العودة إليه، لكن القرار الجديد قد يسمح لهم بالعودة «بشروط أمنية صارمة». هذا يعني أن العودة إلى الوطن، وهي حق إنساني أصيل، تُعامل كامتياز مشروط بموافقة الاحتلال. التدقيق والفحص الكامل الذي سيخضع له العائدون ليس سوى أداة إضافية لإحكام السيطرة على حياة الفلسطينيين، وتحويل المعبر من منفذ إنساني إلى أداة ابتزاز سياسي وأمني.

الضغط الأميركي والدور الأوروبي

تشير التقارير إلى أن الضغط الأميركي على حكومة الاحتلال لفتح المعبر ازداد في الأيام الماضية، بالتزامن مع زيارة نتنياهو إلى فلوريدا ولقائه ترامب. هذا الضغط يعكس إدراك واشنطن أن استمرار إغلاق المعبر يفاقم الأزمة الإنسانية في غزة ويُهدد الاستقرار الإقليمي. لكن في الوقت نفسه، فإن الدور الأميركي لا ينطلق من حرص على حقوق الفلسطينيين، بل من رغبة في إدارة الأزمة بما يخدم مصالحها السياسية. أمّا الدور الأوروبي، المتمثل في قوات رقابة ومراقبة، فيبدو أقرب إلى تكريس السيطرة الصهيونية منه إلى ضمان حرية الفلسطينيين.

إعادة فتح معبر رفح ليست مجرد قضية سياسية. بل هي مسألة إنسانية عاجلة. كل يوم يُغلق فيه المعبر يعني مزيدًا من المعاناة، ومزيدًا من انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين

البُعد الإنساني.. غزة تحت الحصار

إعادة فتح معبر رفح ليست مجرد قضية سياسية، بل هي مسألة إنسانية عاجلة. آلاف المرضى ينتظرون السفر للعلاج، آلاف الطلاب يتطلعون إلى استكمال دراستهم، وعائلات بأكملها تتوق إلى لمّ شملها. كل يوم يُغلق فيه المعبر يعني مزيدًا من المعاناة، ومزيدًا من انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين. لذلك، فإن أي ترتيبات جديدة يجب أن تنطلق من الاعتراف بحق غزة في الحرية والتنقل، لا من حسابات أمنية صهيونية أو مصالح سياسية أميركية.

غزة تستحق السيادة والحرية

إعادة فتح معبر رفح، مهما كانت تفاصيله، يجب أن يُنظر إليه من زاوية واحدة: حق غزة في الحرية والسيادة. لا يمكن أن يبقى المعبر رهناً بقرار الاحتلال أو مشروطًا بمعايير أمنية تخدم كيان العدو. المطلوب هو إدارة فلسطينية كاملة، بعيدًا عن الوصاية الأميركية أو الرقابة الأوروبية، تضمن للفلسطينيين حقهم في التنقل والعودة والعيش بكرامة.